بيان وفد الجزائر أمام اللجنة السادسة
الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة حول
"تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورته الخامسة والخمسون "
البند 75 من جدول الأعمال
نيويورك، 17 أكتوبر 2022

------0------

السيد الرئيس،

يأخذ وفد بلادي علما بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورته الخامسة والخمسون المتضمن بالوثيقة A/77/17، ويعرب عن تقديره لجهود أمانة اللجنة في إعداد هذا التقرير الشامل الذي يسمح لنا بالإلمام بمضمون التقارير المرحلية لمجموعات العمل الخمس.

السيد الرئيس،

في إطار الجهود الحثيثة التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في إطار الولاية المسندة إليها المتمثلة في تعزيز التنسيق والتوحيد التدريجيين للقانون التجاري الدولي، فإننا نثمن اعتماد هذه اللجنة بتوافق الآراء إقرار مشروع اتفاقية متعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن في صيغته النهائية، والتي توفر المزيد من الحماية القانونية للمشترين في البيوع القضائية للسفن، وتسهم في إرساء قواعد موحدة تشجع على تعميم المعلومات عن البيوع القضائية المرتقبة مراعية في ذلك مصالح البلدان النامية في التجارة الدولية.

وفي ما يخص سبل التسوية الودية للمنازعات التي تنشأ في سياق المعاملات التجارية الدولية فإننا نشيد بالعمل الدؤوب الذي قام به أعضاء اللجنة لتطوير سبل أخرى كبديل للتقاضي عند اعتماد "التوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهتمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة" والتي سوف يكون لها لامحالة نتائج

إيجابية في المستقبل عند تقليل الحالات التي تفضي فيها المنازعة إلى إنهاء العلاقة التجارية، وتيسير إدارة الأطراف التجارية لمعاملاتهم الدولية، وتسهيل تسوية المنازعات بأقل التكاليف .

كما نعرب عن تقديرنا للعمل الذي قام به فريق العمل الرابع والذي سمح لأعضاء اللجنة اعتماد "قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود"، والذي سوف تسترشد به الدول عند إعداد تشريعاتها الوطنية بهذا الخصوص، وفي سياق متصل، نشيد بعمل اللجنة بخصوص "التجارة الالكترونية والمسائل القانونية الاخرى المتعلقة بالاقتصاد الرقمي " ومساهمته في تعزيز الثقة في المعاملات التجارية عبر الانترنت والتكنولوجيات المستجدة وتطبيقاتها، و ندعوها في هذا الاطار إلى ضرورة بناء القدرات والاخذ بعين الاعتبار في الأعمال المقبلة بالفجوة الرقمية بين الدول وإيلاء الاهتمام لمخاوف البلدان النامية فيما يتعلق بالسيادة الوطنية، الأمن وضمان سرية المعلومات وحماية البيانات.

فيما يخص عمل اللجنة الذي يهدف إلى التخفيف من العقبات القانونية التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وخصوصا في الاقتصادات النامية، فإن الجزائر في إطار توجهاتها الاقتصادية الهادفة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، تشجع في إطار التدوين والتطور التدريجي لقواعد القانون الدولي مواصلة عمل فريق العمل الأول الذي لم يتخذ أي قرار حتى الآن بشأن الشكل المحدّد الذي يجب أن يتخذه مشروع النص، والذي يهدف إلى مساعدة الدول على اعتماد أطر قانونية وطنية تدعم حصول هذه المنشآت على الائتمان.

ولتجنب ازدواجية العمل وتعزيز الكفاءة والاتساق والترابط في عملية توحيد القانون التجاري الدولي، نشجع أيضا اللجنة على مواصلة جهودها الرامية إلى التنسيق في العمل والتعاون بين المنظمات الدولية في ميدان القانون التجاري الدولي، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بشكل عام أو بشأن مواضيع محددة تدخل في اختصاص لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

ختاماً السيد الرئيس،

أود أن أغتنم هذه السانحة لأؤكد لكم من جديد التزام الجزائر بدعم لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي في أداء مهامها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي من خلال تشجيع التنسيق والتوحيد التدريجيين للقانون التجاري الدولي.